مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع عشر – العدد الأول . المحرم – ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ ديسمبر – فبراير ٢٠١٢م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- ظاهر قول سيبويه التصريف في "ارتشاف الضرب" أنموذجاً
- "دَوْر سياق الحال في تحديد دلالة المُبْهَمَات في صحيح البخاري"
- رؤية جديدة في علل منع الجموع من الصرف
- لهجات فَيْفاء (جذور العربية)

أولاً: البحوث والدراسات

ظاهر قول سيبويه
التصريف في "ارتشاف الضرب" أنموذجاً

إعداد:

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

تقدمة

الحمد لله ولي الصالحين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى الآل والصحب الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن الظواهر التي تلفت نظر الدارس في الدراسات النحوية والتصريفية عامة، والمطالع لتراث سيبويه، وما قيل وما كتب عنه خاصة؛ ظاهرة استخدام مصطلح يكثر تداوله لدى بعض النحويين، وهو قولهم: "ظاهر قول سيبويه".

وقد أسميته مصطلحاً لثلاثة أسباب:

١- أن "الظاهر" مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه، وهو مما لا جدال فيه.

٢- أن ما أنا بصدده هو توافق بين المهتمين بسيبويه من المتقدمين على استعارة المصطلح الأصولي واستخدامه في فهم نصوص سيبويه؛ واستنباط رأيه، ونسبة القول إليه.

٣- أن استخدام هذا "الظاهر" في الدرس والفكر النحوي يجعل من المتعيِّن أن يُسمّى هذا الصنيع اصطلاحاً.

لفت هذا المصطلح نظري؛ فبحثت عمن كتب عنه فلم أجد، واستشرت عدداً من أئمة هذا الشأن من المستبحرين في "سيبويه" بأن أخص هذا المصطلح ببحث يكشف تأريخه وتعليله، ويحصي مسائله؛ ويكشف صحة استخدامه، ومدى الحاجة إليه؛ فكلُّهم شدّ على يدي، وسأل الله لي الإعانة.

ولذا عقدت العزم متوشِّحاً بالتوكل على الله سائلاً منه الإعانة على أن أخوض لجج بحر سيبويه؛ لاستكشاف أغوار هذا المصطلح.

وقد قصرت هذا البحث على الجانب الصرفيِّ ليكون باكورة هذا النتاج الذي سيتواصل (بمشيئة الله) في الكشف عن "ظاهر قول سيبويه" .

وما هذا المنهج في تقديم الصرف على النحو بغريب؛ فهو فعل الإمام العلامة أبي حيّان ـ عليه سحائب الرحمة ـ في كتابه الماتع: ارتشاف الضرب، وكذا عليه صنيع العلامة الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ في كتابه الموسوعي: « دراسات لأسلوب القرآن » .

وفي النية ـ بمشيئة الله ـ أن يتلو هذا البحث في الصرف قسيمه النحو؛ متى ما شاء الله وأراد، وهيأ لعبده الأسباب بمنه وكرمه.

موضوع البحث:

دراسةٌ تأصيليّةٌ استقرائيّةٌ تطبيقيّةٌ لمصطلح "ظاهر قول سيبويه" .

ويتناول البحث التعريف بهذا المصطلح الدقيق، ومحاولة استكناه استخدامه، والتفريق بينه وبين نصِّ قول سيبويه.

والقيام بدراسةٍ تطبيقيّةٍ لاستخدام هذا المصطلح في المسائل التصريفيّة باستقراء وجمع وعرض هذه المسائل التي قيل فيها بـ "ظاهر قول سيبويه"، وذلك من خلال كتاب: « ارتشاف الضرب » لأبي حيّان؛ لما لهذا الكتاب ومؤلفه من الشهرة في سماء العربية، ولشدة تعلقه فيه بكتاب سيبويه، ولما يمثله هذا الكتاب من أهميّة في كتب أبي حيّان، وما بثه فيه من منقولاته وإفاداته، وعنايته الفائقة بذكر مدلول كلام سيبويه عن طريق النصِّ أو الظاهر.

ومن ثم الخلوص إلى تأريخ ظهور هذا المصطلح، والمصطلحات المرادفة، وأوّليّة استخدامه، والتعليل للقول بمصطلح: "ظاهر قول سيبويه" .

أسباب اختيار موضوع البحث:

من أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع:

١- أهميّة موضوع البحث، وعلاقته الوثيقة بسيبويه وفهم نصوصه.

٢- عدم وجود دراساتٍ سابقةٍ تناولت هذا الموضوع.

٣- تسليط الضوء على هذا المصطلح، والمقصود به.

٤- معرفة تأريخ هذا المصطلح، وتعليل استخدامه، وسبب اختياره.

٥- بيان مدى أهميّة استخدام مصطلح "ظاهر قول سيبويه".

٦- القيام بدراسةٍ تطبيقيّةٍ استقرائيّةٍ تكشف كيفيّة استخدام هذا المصطلح.

٧- بيان مدى فهم نصوص سيبويه عند الأئمة المتقدِّمين، وإدراكهم لفحواها.

خطة البحث:

يتكون البحث من تقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التقدمة؛ وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: ظاهر القول، ومنصوصه، ومنطوقه (تعريفٌ وتفريقٌ).

الفصل الأول: ظاهر قول سيبويه في المسائل التصريفية.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: المصدر.

المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

المبحث الرابع: التصغير.

المبحث الخامس: الإمالة.

المبحث السادس: ذو الزيادة.

المبحث السابع: الإبدال والإعلال.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إبدال الواو همزةً.

المطلب الثاني: قلب الياء واواً.

المطلب الثالث: قلب الياء ألفاً شذوذاً.

المطلب الرابع: الإعلال بالحذف.

المبحث الثامن: الإدغام.

المبحث التاسع: مخارج الحروف وصفاتها.

الفصل الثاني: مصطلح "ظاهر قول سيبويه" تأريخٌ وتعليلٌ.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأريخ ظهور مصطلح "ظاهر قول سيبويه".

المبحث الثاني: المصطلحات المرادفة لـ"ظاهر قول سيبويه".

المبحث الثالث: تعليل القول بمصطلح "ظاهر قول سيبويه".

الخاتمة؛ وفيها: أهم نتائج البحث.

منهج البحث:

سينتهج البحث المنهج الوصفيّ، مع التعريج على المنهج التأريخيِّ.

ومن النقاط التي تمثِّل منهج البحث ما يأتي:

– سينصبُّ اهتمام البحث على استقراء نصوص سيبويه، وربطها بما هو منقولٌ عن سيبويه أنّه ظاهر قوله؛ ليتمّ دراسة هذا المصطلح دراسةً وافيةً على ضوء نصوص سيبويه منطوقاً ومفهوماً.

– سيأخذ البحث على عاتقه محاولة الاستقراء للمواضع والمسائل التي نُصَّ فيها على أنّ هذا القول هو ظاهر قول سيبويه؛ وذلك من خلال كتاب: "ارتشاف الضرب".

– سيتولّى البحث بيان منطوق نصوص سيبويه ومفهومها وفاقاً وخلافاً، وبيان

تفسير نصوص سيبويه، وجمع شتات كلامه في المسائل محلِّ البحث.

– سيقوم البحث بالاهتمام وتدوين ما قد يُوجد في بعض المصادر من النسبة الصريحة لهذا الظاهر إلى سيبويه صراحةً دون تقييدٍ بأنّه ظاهر قوله.

– سيحاول البحث التقصِّي عمّا نُسب لسيبويه من آراء في المسائل التي سيعرض لها، وسيتولى تحقيق المقام في اختلاف النقل؛ معارضاً كلَّ ذلك بكتاب سيبويه ونصوصه، وتفسيرات الأئمة من شُرّاح الكتاب؛ فمن بعدهم من المعنيِّين بسيبويه.

تساؤلات البحث:

سيحاول البحث الإجابة عن عدّة تساؤلات؛ ومنها:

– متى ظهر مصطلح " ظاهر قول سيبويه" ؟

– من أول من أطلقه ؟

– ما تعليل استخدام هذا المصطلح ؟

– ما المسائل التصريفية التي نصّ أبو حيّان فيها على القول بـ "ظاهر قول سيبويه" ؟

– ما الفرق بين "ظاهر قول سيبويه" ونصِّ قوله في هاتيك المسائل ؟

وختاماً:

فقد اجتهدت في الوقوف على النصوص، ومحاولة الاستنباط للأحكام منها، والتعليق على بعضها، والتوثيق والتدقيق لما تحويه؛، محاولا قدر الإمكان تعيين المبهم، ونسبة ما لم ينسب، وتصويب النصوص التي يتناولها البحث قدر الوسع والطاقة.

والله أسأل أن يأخذ باليد لما فيه الصواب، وأن يسدِّد القول والعمل، وأن يغفر الخطأ والزلل.

التمهيد: ظاهر القول، ومنصوصه، ومنطوقه (تعريف وتفريق) .

يقوم هذا البحث على دراسة "ظاهر قول سيبويه" ، ومصطلح "الظاهر" من اصطلاحات علم أصول الفقه.

وقد عني علماء أصول الفقه في درسهم وبحثهم دلالة الألفاظ بالكشف والبيان لعدد من المصطلحات التي هي قريبة مما يدور عليه رحى هذا البحث.

ويمكن إجمال وتلخيص تعريفهم وتفريقهم بين المصطلحات: "الظاهر" و"النصِّ" و"المنطوق" فيما يأتي:

الظاهر:

تعريفه: ما احتمل معنيين فأكثر، هو في أحدهما أو أحدها أرجح، أو هو ما تبادر منه عند الإطلاق معنًى مع تجويز غيره.

مثاله: "الأسد"؛ فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويبعد أن يراد به الرجل الشجاع مع احتمال اللفظ له(١).

النصُّ:

تعريفه: ما لا يحتمل إلا معنًى واحداً فقط، أو هو: ما يفيد بنفسه من غير احتمال.

مثاله: أسماء الأعداد(٢).

الفرق بين النصِّ والظاهر:

أولاً: عند المتكلمين :

أن النصّ والظاهر مشتركان في الرجحان إلا أن النصّ فيه رجحان بلا احتمال لغيره، كأسماء الأعداد، والظاهر فيه رجحان مع احتمال غيره، وكل منهما يدخل تحت المحكم؛ فإنه جنس وهما نوعان داخلان تحته، والقدر المشترك بينهما من الرجحان يسمى المحكم(٣).

(١) ينظر: روضة الناظر ٢ / ٥٦٣، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٦٠، ومذكرة أصول الفقه ص ٣١٥.

(٢) ينظر: روضة الناظر ٢ / ٥٦٠، ومذكرة أصول الفقه ص ٣١٤.

(٣) ينظر: المحصول ١ / ٧٠، والفروق في أصول الفقه ص ٤٧٩.

ثانياً: عند الفقهاء (الحنفية).

ولهم في ذلك طريقان:

الأول: طريق المتقدمين منهم:

وهو «أن الفرق بين النصِّ والظاهر هو زيادة الظهور والوضوح، مع اشتراكهما في احتمالهما غير معناهما احتمالا غير ناشئ عن دليل، وأن هذه الزيادة لم تكن من الصيغة نفسها، وإنما جاءت من المتكلم نفسه حيث يعرف ذلك بالقرينة من سياق الكلام»(١).

الثاني: طريق المتأخرين منهم:

وهو «أن الظاهر: هو الذي لا يكون معناه الأصلي مقصودا من السياق، والنصّ: هو الذي يكون معناه الأصلي مقصودا من السياق؛ أي: أنّ قصد المتكلم إذا اقترن بالظاهر صار نصّاً، وشرطوا في الظاهر أن لا يكون معناه مقصودا بالسوق أصلا»(٢).

المنطوق: تعريفه: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، فهو المعنى المستفاد من اللفظ من حيث النطق به، والمفهوم ضده(٣).

أقسامه: المنطوق قسمان: صريح، وغير صريح.

فالصريح: المعنى الذي وضع اللفظ له، وذلك يشمل: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن.

وغير الصريح: المعنى الذي دل عليه اللفظ في غير ما وضع له، ويسمى: دلالة الالتزام(٤).

ومن خلال ما تقدم يظهر أنه عند إضافة مصطلح "الظاهر" إلى القول أو الكلام بأن يقال: "ظاهر القول" أو "ظاهر الكلام" يكون المقصود بهذا المصطلح هو:

ما يتبادر إلى الذهن من الكلام أو القول عند الإطلاق.

(١) الفروق في أصول الفقه ص ٤٧٩ و٤٨٠. وينظر: أصول السرخسي ١ / ١٧٩.

(٢) الفروق في أصول الفقه ص ٤٨٠.

(٣) ينظر: شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٧٣، ومذكرة أصول الفقه ص ٤١٥.

(٤) ينظر: شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٧٣ و٤٧٤، ومعالم أصول الفقه ص ٤٤٦.

الفصل الأول: ظاهر قول سيبويه في المسائل التصريفية

المبحث الأول: المصدر.

- هل ورود الفتح والكسر في المفعَل من يوجَل وبابه قياس مطرد ؟.

يصاغ المصدر الميميُّ من الثلاثيِّ المجرد قياساً على مَفْعَل – بفتح الميم والعين – إذا كان الفعل غير المثال الواوي الصحيح اللام نحو: مَطْلَع ومَرَدّ.

وأما إن كان فعله مثالاً واويّاً صحيح اللام فقياسه مَفْعِل – بكسر العين – سواء أكانت عين مضارعه مضمومة كيوضؤ، أم مكسورة لفظاً كـ: يعد، أو تقديراً كـ: يضع، أم مفتوحة فتحاً أصليّاً كـ: يوجَل(١).

وفي صياغة المفعل من الفعل الأخير وبابه كيوحَل ويوصَب لغتان عند العرب:

١- مَفْعِل؛ وهي لغة الأكثرين من العرب على ما نصّ عليه سيبويه.

٢- مَفْعَل؛ وهي لغة حكاها سيبويه عن يونس وغيره(٢)، ونسبها ابن مالكٍ لطيِّءٍ(٣).

وقد نصّ أبو حيّان على أن الجوهري يرى القياس مطرداً في ورود المفعل بالفتح والكسر من يوجل وبابه، ونصّ على أن ظاهر كلام سيبويه عدم اقتياسه؛ وذلك حيث يقول:

«وإن كان على فعِل يفعَل، ولم تتحرك فاؤه في المضارع نحو: وجِل يوجَل، وأكثر(٤) العرب على الكسر في المفعل تقول: موجِل كموعِد، وبعضهم يفتح في المصدر ويكسر في الزمان والمكان.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٩٣، والتكملة ص ٥٣٣، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨، وتصريف الأسماء ص ٧٢ و٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٩٣.

(٣) التسهيل ص ٢٠٨.

(٤) كذا، والسياق بالفاء أليق.

وزعم الجوهري أن الكسر والفتح في يوجل وبابه في المفعل منه قياسٌ مطردٌ؛ قال: ولم يأت في وَلِيَ يَلِي وبابه إلا الكسر(١).

وظاهر كلام سيبويه(٢) أنّه لا ينقاس»(٣).

وقبل الخوض في بحث "ظاهر قول سيبويه" في هذه المسألة لابد من الإشارة إلى أنّ ما نسبه أبو حيّان هنا وفي التذييل(٤) إلى الجوهريِّ لا يتفق مع المطبوع من كتابه: "الصحاح"؛ والذي فيه النصُّ على أنه يجوز مجيء المفعل بالفتح والكسر من وجِل وبابه؛ ولكنّه عقّبه بأن ذلك باعتبار الفتح في المصدر والكسر في المكان والاسم؛ وذلك حيث يقول بعد أن قرر أن المفعل يكون بالكسر من "وعد" في الاسم والمصدر إلا ما جاء بالفتح نادرا كـ(مورَق) علما، ونحوه:

«فإن كانت الواو من يفعَل فيه ثابتة نحو: يوجَل ويوجَع ويوسَن ففيه الوجهان؛ فإن أردت به المكان والاسم كسرته، وإن أردت به المصدر نصبته فقلت: موجِل وموجَل؛ فإن كان مع ذلك معتل الآخر فالمفعل منه منصوب ذهبت الواو في يفعل أو ثبتت كقولك: المولى»(٥).

فهل فهم أبو حيّان هذا النصّ فهماً متعجِّلا؟ أو أن نسخته من الصحاح خِلْوٌ من تفسير الجوهري لما عناه بجواز الوجهين؛ لعل الأخير أليق. والله أعلم.

(١) كذا؛ وكذا وقع في التذييل والتكميل ج ٥ / ١ / ل ١٣ ب.
والصواب حذف "إلا"؛ لأن الكلام عن المفعل من "ولي"، ولم يأت فيه الكسر.
وينظر المصدر المنقول عنه النص: الصحاح ٥ / ٥٥٢ (وعد)؛ وسيأتي نقله بحروفه.

(٢) فيما وقفت عليه من نسخ ارتشاف الضرب يرمز أبو حيان لسيبويه بالرمز "س"، وعليه صنيعه في التذييل والتكميل.
ينظر: مصورة النسخة ب (الارتشاف١ / ٦١)، ونسخة الرباط ج ١ / ل ٢ ب، وما بعدها.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٢.

(٤) التذييل والتكميل ج ٥ / ١ / ل ١٣ ب.

(٥) الصحاح ٢ / ٥٥٢ (وعد)، وينظر: ٥ / ١٨٤٠ و١٨٤١ (وجل ووحل).

ومنطوق كلام الجوهري في النص السابق يخالف ما سبق نقله – وسيأتي بحروفه – عن سيبويه من ورود (موجِل) بالكسر لغة لأكثر العرب، وبالفتح لغة لبعضهم.

ولم يقف البحث على التنبيه على هذه المخالفة عند ابن بري(١)، ولا الصفدي(٢).

وفيه – أيضا – مخالفة في صياغة المفعل دالاً على المصدر والمكان سيأتي التنبيه عليها في ختام المسألة.

وأما عن ظاهر قول سيبويه؛ فعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول:

« هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء.

فكل شيء كان من هذا فَعَلَ فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مَفْعِلٍ؛ وذلك قولك للمكان: الموعد والموضع والمورد، وفي المصدر: الموْجِدة والموْعِدة.

وقد بُيِّن أمر فَعَلَ هناك، وذلك من قبل أن فَعَل من هذا الباب لا يجيء إلا على يفعِلُ، ولا يصرف عنه إلى يفعُلُ لعلة قد ذكرناها؛ فلما كان لا يصرف عن يفعِلُ وكان معتلا ألزموا مفعَلا منهما ما ألزموا يفعِلُ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ويكون مرة يفعِل ومرة يفعُل فلما كان معتلا لازماً لوجه واحد ألزموا المفعِلَ منه وجها واحدا.

وقال أكثر العرب في وجِل يوْجَلُ، ووحِل يوْحَلُ: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ، وذلك أن يَوْجَلُ ويَوْحَلُ وأشباههما في هذا الباب من فعِل يفعَلُ قد يعتلُّ فتقلب الواو ياءً مرّة وألفاً مرّة، وتعتلُّ لها الياء التي قبلها حتى تكسر(٣)، فلما كانت كذلك

---

(١) التنبيه والإيضاح ٢ / ٦١ (وعد).

(٢) نفوذ السهم ص ١٨٩ و١٩٠.

(٣) نسب المؤدب (دقائق التصريف ص ٢٢٤ و٢٢٥) يوجَل لأهل الحجاز؛ وياجل لبني عامر (نقلا عن الفراء)، وبِيجل لبني تميم، وفي الصحاح (٥ / ١٨٤٠ "وجل") نسبة بِيجل وحدها لبني أسد. وفي المقاصد الشافية (٩ / ٢٢٥) نسبة ياجل لعامر وقوم من قيس.

وينظر أيضا: اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٧٧، وفي القرآن والعربية ص ٢٧٣.

شبهوها بالأول؛ لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم ممّا يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون في وجِل يوجَلُ ونحوه: موجَلٌ وموحَلٌ؛ وكأنهم الذين قالوا: يوجَلُ، فسلّموه، فلما سُلِّم وكان يفْعَلُ كيركب ونحوه شبهوه به، وقالوا: موَدّةٌ؛ لأن الواو تسلّم ولا تقلب»(١).

وكان سيبويه قد قرّر أنَّ المصدر على مَفْعَل، وذلك حيث يقول:

«هذا باب اشتقاقك الأسماءَ لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها.

أما ما كان من فَعَل يَفْعِلُ فإن موضع الفعل: مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجلِسُنا، كأنهم بنوه على بناء يفعِلُ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ.

فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَلٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لَمَضْرَباً، أي: لَضَرْباً. قال الله عز وجل: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾(٢)؛ يريد: أين الفِرار.

فإذا أراد المكان قال: المَفِرُّ، كما قالوا: المَبيت حين أرادوا المكان؛ لأنها من باتَ يبِيتُ.

وقال الله عز وجل: ﴿**وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا**﴾(٣)؛ أي: جعلناه عيشاً»(٤).

ونبّه إلى أنه يأتي على مَفْعِل حيث يقول في الباب نفسه:

«وربما بنوا المصدر على المَفعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجِع، قال الله عز وجل:

(١) الكتاب ٤ / ٩٢ و٩٣.

(٢) سورة القيامة من الآية ١٠.

(٣) سورة النبأ الآية ١١.

(٤) الكتاب ٤ / ٨٧ و٨٨.

﴿ **مَّرْجِعُكُمْ** ﴾(١)؛ أي: رجوعكم، وقال: ﴿ **فِي الْمَحِيضِ** ﴾(٢)؛ أي: في الحيض.

وقالوا: المَعْجِز يريدون العَجْز، وقالوا: المَعْجَز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المَعْجِزة والمَعْجَزة، كما قالوا: المَعِيشة.

وكذلك أيضا يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة أي: موضع زلل، وقالوا: المَعْذَرة والمَعْتَبة؛ فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس»(٣).

ونصّ على أن المفعَل من يفعَل (مفتوح العين) يكون بالفتح أيضا حيث يقول:

«وأما ما كان يفعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً، وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب، وتقول للمكان: مَشْرَبٌ، ولبِس يَلبَسُ، والمكان الملبَس(٤).

وإذا أردت المصدر فتحته أيضا كما فتحته في يفعِلُ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح، وقد كُسِر المصدر كما كُسِر في الأول، قالوا: علاه المَكْبِر.

ويقولون: المذهَب للمكان، وتقول: أردت مذهبا – أي: ذهابا – فتفتح؛ لأنك تقول: يذهَب فتفتح»(٥).

ومن خلال هذه النصوص يتضح جليّاً أن سيبويه يقسِّم الفعل المصوغ منه المفعَل قسمين:

أولا: ما ليس مثالا واويّاً صحيح اللام؛ وهذا قياسه: مفعَل، وقد صرح سيبويه في نصوصه السابقه بلفظ القياس فيه كما تقدم.

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٦٤، وسورة الزمر من الآية ٧.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢٢.

(٣) الكتاب ٤ / ٨٨.

(٤) في الأصل: «المللبس»؛ تطبيع.

(٥) الكتاب ٤ / ٨٩.

ثانيا: المثال الواوي صحيح اللام؛ وهذا عند سيبويه ثلاثة أنواع[١]:

١- ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ (وَعَدَ يَعِدُ)؛ وهذا قياسه: مفعِل (موعِد).

٢- ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ متحرك الفاء (الواو) في المضارع (وَدِدْت أَوَدُّ)؛ وهذا قياسه: مفعَل (موَدّة).

٣- ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ ساكن الفاء (الواو) في المضارع (وَجِلَ يَوْجَلُ).

وهذا النوع لم ينص سيبويه على القياس فيه، ولكن يظهر جليّاً من تبويبه، ومن عرضه له أن القياس عنده الكسر (موجِل)؛ بدلالة اعتضاد سيبويه قبل إيراده لكسر العين منه بقوله: «وقال أكثر العرب».

وهذا ما فهمه الرضي حيث تعقّب قول ابن الحاجب: «ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مَفْعَل قياساً مطرداً»[٢] قائلاً: «قوله: "قياساً مطرداً" ليس على إطلاقه؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموجل مصدراً كان أو زمانا أو مكانا على ما ذكر سيبويه، بلى إن كان المثال معتل العين كان بفتح العين كالمولى مصدراً كان أو غيره؛ قال سيبويه عن يونس: إن ناسا من العرب يقولون من يوجَل ونحوه: موجَل وموحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره»[٣].

وظاهرٌ أنّ نَقْلَ الرضي لكلام سيبويه بالمعنى، وقد سبق إيراد نصِّ كلام سيبويه.

ومما يعضد اقتياس الكسر قول السيرافي: «ومما يقوِّي كسر الموجِل والموحِل وإن كان من وجِل يوجَل أنهم[٤] قالوا: "علاه المكبِر"[٥] في الصحيح؛ وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ»[٦].

(١) مزج بين ما سبق من كلام سيبويه، وتقسيمات أبي حيان (الارتشاف ٢ / ٥٠١ و٥٠٢) لكيفية صوغ المفعل من المثال.

(٢) الشافية ص ٢٨.

(٣) شرح الشافية للرضي ١ / ١٧٠؛ وينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٧٩ - ٧٨١.

(٤) في الأصل: «إنهم».

(٥) الكتاب ٤ / ٨٩.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٤٦٧.

ونسبه الأعلم الشنتمري لسيبويه قائلا: «وقوَّي سيبويه كسرة الموجِل والموحِل وإن كان من وجِل يوجَل ووحِل يوحَل بأنهم قالوا: علاه المكبِر في الصحيح؛ وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ »(١).

ولا تظهر صحة النسبة لسيبويه؛ والدليل ما سبق في كلام سيبويه، ونصِّ السيرافي المتقدم.

وقد نصّ ابن جنِّي على «أن العرب لا تكاد تبني "مَفْعَلاً" – بفتح العين – مما فاؤه واو؛ إنما هو "مَفْعِل" بكسرها»(٢)؛ ثم ذكر بعض ما جاء على خلافه.

وبنحوه قال ابن عصفور(٣)؛ ونص ابن مالك(٤) على التزام الكسر مطلقا عند غير طيِّء.

ومما تقدم يظهر صحة قول أبي حيّان: «وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس».

ومما ينبّه عليه في ختام هذه المسألة اتحاد المصدر واسمي الزمان والمكان في صياغة المفعل من "وجِل" وبابه(٥)، وقد سبق نقله نصّاً عن الرضي، وهو خلاف ما يفهم من نصِّ الصحاح المتقدم.

وقد سبق النص من سيبويه على نقله عن أكثر العرب الكسر، وعليه فيتحد المصدر واسما الزمان والمكان عندهم.

وكان يفترض بأبي حيّان أن ينبِّه على هذا الفهم الذي يحصل من قراءة كلام الجوهري؛ وعدم فعله دليلٌ ـ من وجهة نظري ـ على أن نسخته من صحاح الجوهري خِلْوٌ من هذا التفسير لما عناه الجوهري بورود الوجهين في المفعل؛ والذي يخالف نقل سيبويه مما لا يمكن في الغالب أن يسكت عنه أبو حيّان بحال من الأحوال. والله أعلم.

---

(١) النكت ٢ / ١٠٦٥.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٢٢٢.

(٣) المقرب ٢ / ١٣٧.

(٤) التسهيل ص ٢٠٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٧٩، والمقرب ٢ / ١٣٧، وتصريف الأسماء ص ٧٣ و١٢٢.
وهو مفهوم كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠١.

المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم

- حكم ما لم يكن من الأنواع التي تجمع قياساً بالألف والتاء.

نصّ أبو حيّان على أن ما يُجمع بالألف والتاء قياساً أنواع خمسة؛ وهي:

١- ما فيه تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف ما لم يُكسّر، نحو: سُنبلات، وفاطمات؛ فلا يجوز أن يجمع هذا الجمع، نحو: شاة.

٢- علم المؤنث، نحو: زينبات وسُعديات وعفراوات.

٣- صفة ما لا يعقل مذكّراً، نحو: جبال راسيات.

٤- مصغر ما لا يعقل مذكّراً، نحو: دريهمات.

٥- اسم الجنس المؤنث بالألف؛ اسماً، نحو: بهمي، وصفةً، نحو: حلّة سِيَراء(١).

وذكر خلافاً في جمع المؤنث على فَعلى مما مذكره فعلان كـ: سكرى، أو فعلاء أفعل نحو: سوداء أسود، أو فعلاء لا أفعل له كـ: امرأة عجزاء(٢).

ثم صرّح أن غير ما ذُكر نحو: سماء وأرض وعُرس مختلف فيه؛ فقيل: هو مقصور على السماع(٣)، وقيل: فيه تفصيل(٤)؛ ثم نصّ على أن التفصيل هو ظاهر كلام سيبويه، وذلك حيث يقول:

«فأما سوى ما تقدّم فقد قيل: هو مقصور على السماع من مؤنّث ومذكّر.

---

(١) السِّيْراء والسِّيَراء: ضرب من البرود، وقيل: ثوب مسيّرٌ فيه خطوط تعمل من القز كالسيور، وقيل: برود يخالطها حرير، وقيل: ثياب من اليمن ،وقيل: نوع من البرود يخالطه حرير، وقيل: برد فيه خطوط صفر، وقيل: السيراء الحرير الصافي؛ والمعنى: حلّة حرير. ينظر: اللسان ٦ / ٤٥٥ (سار).

والذي يظهر أن لهذه الحلّة التي تأتي من اليمن أنواعا متعددة؛ فبعضها حرير خالص، وبعضها يكون الحرير فيه كالسيور. والله أعلم.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٧.

(٣) ممن قال به: الحريري (درة الغواص ص ١١٨)، وابن عصفور (شرح الجمل ١ / ١٤٩) في أول قوليه (ينظر: التذييل والتكميل ٢ / ٩٩)، وابن مالك (شرح التسهيل ١ / ١١٤).

(٤) سيأتي في آخر المسألة من قال به.

قالوا: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات، وعُرْس وعُرُسات ....

ومنهم من فصّل فقال: إن كان المذكر والمؤنث المكبّران غير علم، ولا فيه(١) تاء التأنيث، [و](٢) جُمعا جمع تكسير؛ فلا يجوز أن يُجمعا بالألف والتاء نحو: جَوْلَق(٣)، وأرنب، وخِنصر، قالوا: جُوالق(٤) وأرانب وخناصر؛ فلا يقال: جُوالِقات(٥)، ولا أرنبات، ولا خنصرات.

وشذّ مما قد كُسِّر وقد جمع بالألف والتاء: [بُوان](٦) قالوا: بُون وبُونات(٧)،

(١) كذا؛ والأنسب: "فيهما"؛ لأن الكلام عن المذكر والمؤنث السابقين.

(٢) تتمة يتضح بها المراد.

(٣) كذا؛ ولم أقف على استعمال هذا اللفظ مفردا للجمع الآتي في النص، والوارد عند سيبويه: "جَوالق"، والجِوالِق – بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها: وعاء من الأوعية معروف؛ معرّب. ينظر: اللسان ٢ / ٣٣٣، والقاموس المحيط ٢ / ١١٥٩، وتاج العروس ٢٥ / ١٢٩ (جلق).

(٤) كذا، وكذا في التذييل والتكميل (٢ / ١٠٠)، ولعل الصواب: جواليق. وهو الوارد في نص سيبويه الآتي؛ وهي واردة كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف.
ونقل في القاموس المحيط (السابق) جمعها على "جَوالِق"؛ وينظر: شرح درة الغواص ص ٢٤١.

(٥) وهّم الحريري (درة الغواص ص ١١٨) جمع جوالق على جوالقات، وفي القاموس المحيط (السابق) ورود جمعه على جوالقات. وينظر: شرح درة الغواص ص ٢٤٠، وتاج العروس (السابق).

(٦) تتمة لازمة؛ وهي واردة في نص سيبويه الآتي، وهي واردة كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف، وقد وقفت عليها في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ.

(٧) كذا؛ والصواب: بوانات، وهو اللفظ الوارد في نص سيبويه الآتي، وهو الوارد كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف، وقد وقفت عليها في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ، وعلى الصواب وردت في التذييل والتكميل ٢ / ١٠٠.
«والبوان – بكسر الباء – عمود من أعمدة الخباء والجمع أبونة وبون بالضم، وبوَن؛ وأباها سيبويه».
اللسان ١ / ٥٤٣ (بون).
ومع هذا النص وقفتان:
الأولى: نص الحريري (درة الغواص ص ١١٨)، والفيروز أبادي (القاموس المحيط ٢ / ١٥٥٣ "بون") على أن البوان بالضم والكسر.
الثانية: أنه لم يذكر أنه يجمع على "بوانات"؛ وقد نص سيبويه عليه – وسيأتي نقل كلامه –، ويعتذر عنه أنه جمع يشبه القياسيّ، والمعجمات لا تنص غالبا على ما كان قياسيّاً.

وعُرْس قالوا: أعراس وعُرُسات[1]، وضِفدع قالوا: ضفادع وضفدعات ...

وإن لم تكسرهما العرب جاز أن يجمعا بالألف والتاء قياساً مطرداً.

وهذا ظاهر كلام سيبويه.

وسواءٌ في ذلك مكبّر الاسم الذي لا يعقل وصفته؛ قالوا: جَمَلٌ سِبَحْلٌ[2]، وجمالٌ سِبَحْلات إذا[3] لم يكسِّروا سِبَحْلا، وكذلك: رِبَحْلٌ[4]، وسِبَطْرٌ[5]»[6].

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما يجمع من المذكر بالتاء:

«هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع.

فمنه شيء لم يكسّر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقات، وحمّامات، وإوانات[7]، ومنه قولهم: جمل سِبَحْلٌ وجمال سِبَحْلات، ورِبَحْلات، وجمال سِبَطْرات، وقالوا: جُوالق وجَواليق فلم يقولوا: جُوالقات حين قالوا: جَواليق.

والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أُجرى هذا المجرى؛ ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسِنات حين قالوا: فراسن، ولا خِنْصرات حين قالوا: خَناصر، ولا مِحْلَجات حين قالوا: محالج ومحاليج[8]، وقالوا: عِيَرات حين لم يكسّروها على بناء يُكسّر عليه مثلها.

(١) في اللسان (٩ / ١٣٠ عرس): «العُرْسُ والعُرُس: مِهْنَةُ الإملاكِ والبِناء، وقيل: طعامه خاصة، أُنثى تؤنثها العرب وقد تذكّر ...؛ والجمع أعْراسٌ وعُرُساتٌ».

(٢) جمل سبحل: ضخم. ينظر: اللسان ٦ / ١٤٧ (سبحل)؛ وينظر: النكت ٢ / ١٠١٩.

(٣) كذا، والصواب: "إذ"؛ وكذا هي في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ.

ولم يرد جمع "سبحل" جمع تكسير.

ينظر: الكتاب ٣ / ٦١٥، واللسان ٦ / ١٤٧، وتاج العروس ٢٩ / ١٧٢ و١٧٣ (سبحل).

(٤) بعير ربحل: عظيم. ينظر: اللسان ٥ / ١٠٥ (ربحل)، وينظر أيضا: النكت ٢ / ١٠١٩.

(٥) جمل سبطر: سريع، وقيل: طويل على وجه الأرض. ينظر: اللسان ٦ / ١٥٥ و١٥٦ (سبطر).

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٨٨ و٥٨٩.

(٧) الإوان من أعمدة الخباء، وكل شيء عمدت به شيئا فهو إوان له. ينظر: اللسان ١ / ٢٧٣ (أون).

(٨) جمع مِحْلج ومِحْلجة: الذي يحلج عليه؛ وهي الخشبة أو الحجر. ينظر: اللسان ٣ ٢٨١ / (حلج).

وربما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبّهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بُوانات وبُوان للواحد وبُون للجميع، كما قالوا: عُرُسات وأعْراس؛ فهذه حروف تحفظ، ثم يجاء بالنظائر.

وقد قال بعضهم في شَمال: شَمالات»(١).

وقد فسّر السيرافي نصّ سيبويه هذا قائلا: «قال أبو سعيد: اعلم أن الجمع بالألف والتاء بابه أن يكون للمؤنث الذي فيه علامة التأنيث، أو المذكر المسمى باسم فيه هاء التأنيث، أو المنعوت بنعت فيه هاء التأنيث؛ فأما المؤنث فقولك: "امرأة ذاهبة" و"نسوة ذاهبات"، والمذكر المسمّى باسم فيه هاء التأنيث فقولنا: "طلحة والطلحات" و"حمزة والحمزات"، والمنعوت قولنا: "رجل رَبْعَة ورجال رَبَعات"(٢)، وما كان غير ذلك فمشّبَه به؛ وذلك: "سُرادق وسُرادقات"، وحمَّام وحمَّامات".

ووجه التشبيه: أن جمع المذكّر يصير مؤنثاً في التكسير، فجُعل "سُرادقات" بمنزلة الجمع المكسّر المؤنّث، وجُعل تأنيثه الحادث من أجل الجمع بالألف والتاء وكذلك سائر ما ذكره.

وإنما يفعلون أكثر ذلك فيما لم يكسِّروه، وربما كسّروا وجمعوا بالألف والتاء، وذلك فيما ذكره سيبويه: "بوانات" و"بوان" للواحد، وبون(٣) للجماعة كما قالوا: "عرسات" و"أعراس" في جمع العرس.

قال سيبويه: "فهذه حروف تحفظ، ثم يجاء بالنظائر".

يعني: الجمع بالألف والتاء فيما ليس فيه الهاء»(٤).

---

(١) الكتاب ٣ / ٦١٥.

(٢) نص ابن مالك (شرح التسهيل ١ ١٠٢/) على أن "فَعْلة" صفة لا تجمع على "فَعَلات" إلا شذوذا؛ وإنما تجمع على "فَعْلات"، وأن رَبَعات جمع رَبَعَة للمعتدل القامة، وأن الفتح قد ورد في المفرد.

(٣) في الأصل: «بوق»؛ وهو تحريف.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٥٤.

ومن خلال نصِّ الكتاب يظهر جليّاً أن سيبويه ينقل عن العرب أن الاسم المذكر في اللفظ إذا لم يُكسّر فإنه يجمع بالألف والتاء، وينقل أيضاً أنه قد ورد عن العرب أنهم قد يجمعون الاسم جمع تكسير ويجمعونه جمع تأنيث سالما قليلا، وقد بيّن أبو سعيد في شرحه أن الأكثر فيما تجمعه العرب جمع المؤنث السالم ألا يكون له جمع مكسر.

ومما تقدم يظهر أن سيبويه يتكلم عن نوعين من جمع هذا الاسم الخالي من العلامة؛ وهذان النوعان هما:

الأول: ما لم يجمع جمع تكسير، وقد نصّ على جواز جمعه.

والثاني: ما جُمع جمع تكسير؛ وقد نصّ على حكمه قائلا: «فهذه حروف تحفظ».

ومما يؤيد أنه يقصد هذا النوع قوله في صدر كلامه عنه: «وربما جمعوه بالتاء، وهم يكسّرونه على بناء الجمع».

وقد يقال: القولان محتملان لسيبويه؛ لأن قوله: «فهذه حروف تحفظ» قد يُجعل شاملا كلا النوعين.

والجواب: أن الأظهر من كلام سيبويه أنه يخص النوع الثاني بهذا الحكم.

ومما يقوِّي هذا التفسير وهذا الرأي؛ قول ابن بري:

«وأما حمّامات فهي جمع حمّام، والحمّام مذكّر، وكان قياسه ألا يجمع بالألف والتاء، قال سيبويه: وإنما قالوا: حمّامات، وإسْطبلات، وسرادقات، وسِجِلّات، فجمعوها بالألف والتاء وهي مذكرة؛ لأنهم لم يكسروها(١).

يريد: أن الألف والتاء في هذه الأسماء عوض من جمع التكسير، ولو كانت مما يكسّر لم تجمع بالألف والتاء»(٢).

(١) كلام سيبويه منقول بالمعني، وقد سبق إيراده نصّاً.

(٢) التنبيه والإيضاح ٢ / ١٣٠ (سبطر). والنص نقله ابن منظور باختلاف يسير في اللسان ٦ / ١٥٦ (سبطر): «... في هذه الأسماء المذكرة جعلوهما عوضاً من جمع التكسير».
والتعليل الوارد في نص ابن بري أصله للحريري في درة الغواص (ص ١١٨).